

المركز الإقليمي لرصد الفضاء الرقمي
Regional Center For Digital
Space Monitoring

DIGISCOPE



سد النهضة الإثيوبي

تكريس سياسات الأمر الواقع
وانعكاساتها القانونية والهيدرولوجية
على الأمن المائي لدولتي المصب



المركز الإقليمي لرصد الفضاء الرقمي
بيروت - لبنان | فبراير 2026



مدخل تحليلي: من مشروع تنموي إلى أزمة نظام قانوني عابر للحدود:

منذ الشروع في بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير عام 2011 على النيل الأزرق، تحوّل المشروع من عنوان للتنمية الكهربائية في إثيوبيا إلى بؤرة توتر إقليمي يمس صميم الأمن المائي في مصر والسودان. ومع افتتاح السد رسمياً في سبتمبر 2025، دخلت الأزمة طوراً جديداً عنوانه: تكريس الأمر الواقع عبر الملء والتشغيل الأحاديين، خارج إطار اتفاق قانوني ملزم ينظم قواعد الملء والتشغيل، ويؤسس لإدارة تعاونية مستدامة لنهر دولي.

التحليل التالي يقدم قراءة رقمية - قانونية متسلسلة تُبرز أن الإشكال لم يعد تقنياً بحثاً، بل بات متعلقاً ببنية السلوك الإثيوبي ذاته: إصرار على إدارة منفردة لمورد عابر للحدود، بما يهدد مبدأ عدم الإضرار الجسيم، ويقوّض الثقة، ويضعف المخاطر الهيدرولوجية على دولتي المصب





الإطار القانوني الحاكم التزامات ثابتة وسلوك متغير

يخضع نهر النيل الشرقي لجملة من الاتفاقيات والأعراف الدولية، بدءاً من بروتوكول روما 1891، واتفاق أديس أبابا، 1902، واتفاق لندن 1906، واتفاق روما 1925، وصولاً إلى اتفاق 1959 بين مصر والسودان، فضلاً عن اتفاق إعلان المبادئ الموقع في الخرطوم عام 2015 بين مصر والسودان وإثيوبيا.

جوهر هذه المنظومة يتمحور حول ثلاث قواعد راسخة في القانون الدولي للمجري المائية:

1- الاستخدام المنصف والمعقول.

2- عدم إحداث ضرر ذي شأن.

3- الإخطار المسبق والتشاور والتنسيق.

غير أن مسار الملء والتشغيل منذ 2020 وحتى 2025 اتسم بإجراءات أحادية متكررة، بما في ذلك إعلان مراحل الملء دون اتفاق، ملزم، والشروع في التشغيل دون تنسيق فني تفصيلي مع دولتي المصب، وهو ما يتعارض مع روح ونص إعلان المبادئ لعام 2015، الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في سبتمبر 2021 الداعي إلى اتفاق تفاوضي ملزم.





التسلسل الزمني للأمر الواقع: 14 عامًا من التفاوض بلا نتيجة:

- 2011: يبدأ البناء دون اتفاق مسبق.
- 2015: توقيع إعلان المبادئ.
- 2020-2023: بدأ أول بيان وبيان رسمي دون اتفاق قانوني شامل.
- ديسمبر 2023: استئناف المفاوضات بعد 13 عامًا من المسار التفاوضي.
- سبتمبر 2025: اتفاق رسمي للسد وتشغيله فعليًا.

هذا التسلسل يعكس نمطًا ثابتًا في استمرار البناء والمياه، بالتوازي مع مفاوضات غير حاسمة، بما يمنح إديس أبابا مكاتب مخصصة، ويفرغ التفاوض من مضمونه العملي.

التحليل الرقمي للتشغيل الأحدي (سبتمبر - نوفمبر 2025):

أظهرت البيانات الفنية المنتشرة في نوفمبر 2025 بشأن إدارة السد خلال الأسابيع التالية للافتتاح مؤشرات مقلقة:

- 10 سبتمبر 2025: تصريف نحو 485 مليون م³.
- 27 سبتمبر 2025: زيادة مفاجئة إلى 780 مليون م³.
- انخفاض مناسب بجيرة السد نحو متر واحد (يعادل قرابة 2 مليار م³ خفض التصريفات إلى 139 مليون م³ يوميًا بعد غلق مفيض الطوارئ في 8 أكتوبر.
- استقرار عند متوسط 160 مليون م³ حتى 20 أكتوبر (تشغيل 50% تقريباً من التوربينات
- 21 أكتوبر 2025: زيادة مفاجئة إلى 300 مليون م³ يوميًا، مع فتح مفيض الطوارئ.
- نوفمبر 2025: متوسط 180 مليون م³ يوميًا، وزيادة تقارب 80% عن المتوسط التاريخي لنفس الفترة.



القراءة الفنية:

هذا النمط مفاجئ ثم زيادة حادة، يعكس غياب منحنى مستمر على توقعات

هيدرولوجية مقع على، وبولي إلى:

• تقلبات غير مأمونة على مجرى النهر.

• ضغط تشغيلي على السدود السودانية والمصرية.

• اضطرار مصر إلى فتح مفيض توشكى لتحقيق التوازن الهيدروليكي.

• تأجيل مشروعات تطويرية داخل المنظومة المائية المصرية.

الإشكال هنا في تقلبات حجم التصريف غير المنسقة، بما يهدد مبدأ الأمان التشغيلي في إدارة الأنهار الدولية

الأمن المائي المصري: معادلة وجودية لا تحتمل المغامرة

تعتمد مصر على نهر النيل بنسبة تتجاوز 98% من مواردها المائية، بينما لا يتجاوز معدل الأمطار 1.3 مليار م³ سنوياً، ويبلغ نصيب الفرد نحو 500 م³ سنوياً - أي نصف خط الفقر المائي العالمي. هذا الواقع يجعل أي اضطراب غير متوقع في إيراد النهر - سواء بالخفض الحاد أو الزيادة المفاجئة - عامل تهديد مباشر للاستقرار الزراعي، والأمن الغذائي، وسلامة البنية التحتية. وعليه، فإن إدارة سد بحجم تخزين يصل إلى 74 مليار م³ دون اتفاق ملزم يحدد قواعد التشغيل في فترات الجفاف والفيضان، يمثل مخاطرة استراتيجية لا يمكن تكييفها بوصفها "خلفاً فنياً".



الوساطة الدولية: عرض سياسي أم مسار قانوني؟

في يناير 2026 ، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استعداداه لترتيب لقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، في محاولة لإحياء الوساطة.

غير أن التجربة السابقة عام 2020 حين انسحبت إثيوبيا من مسودة اتفاق رعته واشنطن والبنك الدولي - تكشف أن أي وساطة تفتقر إلى إلزام قانوني واضح تبقى عرضة للتعطيل السياسي.

الجوهر هنا يتمثل في القبول الإثيوبي بمبدأ الاتفاق الملزم.

اتفاقية عنتيبي: إعادة هندسة المشهد القانوني

وقعت إثيوبيا وعدة دول منبع على اتفاقية عنتيبي الإطارية عام 2010، وانضمت إليها جنوب السودان في 2024. وترى القاهرة والخرطوم أن هذه الاتفاقية لا تراعي الترتيبات القائمة، ولا تتضمن ضمانات صريحة لعدم الإضرار .

هذا المسار يعكس توجّهاً لإعادة تشكيل ميزان القوى القانوني في حوض النيل عبر تحالفات عديدة، بدلاً من تعزيز منظومة توافقية جامعة قائمة على مبادرة حوض النيل.





البعد السياسي الداخلي: التنمية أم التعبئة؟

تؤكد إثيوبيا أن السد مشروع سيادي لتوليد نحو 6 آلاف ميغاواط من الكهرباء. غير أن توقعيات التصعيد، ونمط الخطاب السياسي الداخلي، يوحيان بأن المشروع اكتسب وظيفة تعبئة وطنية، بما يُعقد فرص المرونة التفاوضية. التنمية لا تتعارض مع الالتزام بالقانون الدولي، لكن تحويل مشروع تنموي إلى أداة سيادة مطلقة على مورد مشترك يقوّض مبدأ الشراكة.

المخاطر الإقليمية من تقلبات مائية إلى هشاشة استقرار

- التقلبات غير المنضبطة في التصريف
- تضاعف احتمالات الفيضانات في السودان.
- تفرض تشغيلاً دفاعياً للسد العالي في مصر.
- تخلق بيئة توتر دائم بين دول الحوض.

وهذا يقودنا إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن إدارة منشأة بهذا الحجم على نهر دولي دون إطار تشاركي واضح؛ تمثل سابقة خطيرة في حوكمة الأنهار العابرة للحدود.





التحليل الرقمي للفضاء الإعلامي حول سد النهضة (2025-2026)

أجرى المركز الإقليمي لرصد الفضاء الرقمي تحليلاً واسعاً للمحتوى المتداول عربياً وإنجليزياً خلال الفترة من سبتمبر 2025 إلى يناير 2026، وجاءت النتائج على النحو التالي:

منصة X

المحتوى المنتقد للإجراءات الأحادية الإثيوبية: 1,842,610 تغريدات (82.7%)
المحتوى المدافع عن الموقف الإثيوبي : 384,925 تغريدة (17.3%) ملاحظة :
السرديّة الغالبة تربط بين التشغيل الأحادي ومخالفة القانون الدولي.

منصات Facebook / Instagram / LinkedIn

منشورات منتقدة: 21,104,337 منشوراً (74.9%)
منشورات داعمة : 370,118 منشوراً (25.1%)
التفاعل مع المحتوى المنتقد يفوق الداعم بمعدل 2.6 ضعف.

منصات TikTok / YouTube Shorts

فيديوهات تنتقد الإدارة الأحادية : 612,480 فيديو (1.4 مليار مشاهدة)
فيديوهات داعمة: 214,205 فيديو (410 ملايين مشاهدة)
المحتوى المنتقد يحقق مشاهدات أعلى بـ 3.4 أضعاف.

المقالات والتقارير

مواد نقدية : 692,514 مادة (88.3%)
مواد داعمة : 91,742 مادة (11.7%)



التحليل الكيفي

يركز الخطاب المنتقد على:

- 1- خرق إعلان المبادئ 2015
- 2- غياب اتفاق ملزم.
- 3- مخاطر الفيضانات والجفاف.
- 4- تهديد الاستقرار الإقليمي.

بينما يركز الخطاب الداعم على:

- 1- حق إثيوبيا في التنمية.
- 2- خطاب السيادة.
- 3- التقليل من حجم التأثيرات السلبية.

وهنا لابد من الإشارة إلى المؤشر الأبرز وهو : هيمنة سرديّة القانون وعدم الإضرار على الفضاء الرقمي الدولي.

خلاصة استراتيجية بين السيادة والمسؤولية المشتركة

التحليل الرقمي - القانوني يقود إلى استنتاج مركزي يتمثل في: أزمة سد النهضة هي اختبار لقدرة النظام الدولي على إلزام دولة منبع باحترام قواعد إدارة نهر دولي مشترك.

وهذا يعني أن دولة إثيوبيا تمتلك الحق في التنمية، لكن هذا الحق لا يُمارس بمعزل عن الالتزام بعدم الإضرار الجسيم، والشفافية في التشغيل، واتفاق قانوني ملزم يحدد قواعد الملء في فترات الجفاف. أما استمرار النهج الأحادي فإنه يُحوّل السد من مشروع تنموي إلى عامل زعزعة إقليمية، ويُبقي المنطقة في حالة توتر مزمن.



خاتمة التقرير:

بعد أربعة عشر عاماً من البناء، وثلاثة عشر عاماً من التفاوض ، وأربع مراحل ملء دون اتفاق شامل، باتت القضية واضحة المعالم إما الانتقال من إدارة أحادية إلى حوكمة تعاونية قانونية، أو استمرار إدارة مورد مشترك بمنطق السيادة المنفردة، بما يحمله ذلك من مخاطر وجودية لدولتي المصب، ومخاطر عدم استقرار ممتد في حوض النيل. وفي ميزان القانون الدولي، لا تُقاس المشروعات بحجم الخرسانة، بل بمدى احترامها لقواعد العدالة وعدم الإضرار . وسد النهضة ، بصورته الحالية، يظل اختباراً مفتوحاً لهذا الميزان.





المركز الإقليمي لرصد الفضاء الرقمي
Regional Center For Digital
Space Monitoring

DIGISCOPE

المركز الإقليمي لرصد الفضاء الرقمي مؤسسة بحثية
وتحليلية متخصصة تُعنى بمتابعة التحولات داخل
البيئة الرقمية وتحليلها على المستويات المحلية
والإقليمية والدولية.

📍 المقر الرئيسي: بيروت - لبنان

عناوين التواصل

🌐 rdigitalscope.org

✉ rdigitalscope.org@gmail.com

📌 📷 📺 📱 📍 DIGISCOPE2025L